بتوجيه من الرئيس الأسد.. الحكومة في دير الزور

إطلاق مشروع الري الحكومي في القطاع السابع.. افتتاح محطة مياه الميادين الرئيسة ومركزي اتصالات ووحدة سكنية بجامعة الفرات

| هناء غانم - عبد المنعم مسعود

على رأس وفد حكومي قام رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس بزيارة إلى محافظة دير الزور صباح أمس رافقه فيها وزراء الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا والموارد المائية د.تمام رعد، والاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب، والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم، تم خلالها وضع عدد من المشروعات الخدمية والتنموية والتعليمية والصناعية الحيوية في الخدمة بعد أن تمت إعادة تأهيلها، بتكلفة إجمالية تصل إلى نحو ١٩ مليار ليرة سورية.

وتسهم هذه المشروعات في تحسين الواقعين الخدمي والتنموي في المحافظة وزيادة دعم العملية الزراعية والفلاحين وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين واقع التعليم الجامعي فيها واستقرار الأهالي في أراضيهم مع تأمين مختلف المستلزمات والخدمات الضرورية والأساسية.

مشاريع تنموية وحيوية

وشملت الزيارة إطلاق مشروع قطاع الري الحكومي السابع بعد إعادة تأهيله بتكلفة مليار ليرة سورية و٢,٥ مليون يورو، ويروي المشروع ٧٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية في ريف البوكمال الغربي ويسهم في توسيع مساحة الأراضي المزروعة بمحصول القمح، وفي دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، واستقرار الأهالي في أراضيهم.

كذلك افتتح عرنوس المحطة الرئيسة لمياه الميادين التي يستفيد منها حالياً ١٣٥ ألف نسمة مع إمكانية تخديمها لـ ٥٠٠ ألف نسمة بتكلفة ٧ مليارات ليرة، ومركزي الاتصالات في بقرص والبويليل، والوحدة السكنية الأولى بجامعة الفرات بمساحة طابقية ٥٢٠٠ م٢ تضم ١٤٥ غرفة مخصصة لاستيعاب ٥٨٤ طالباً، ومشروع توسيع كلية العلوم في الجامعة، إضافة إلى افتتاح عشرات المحال بعد إعادة تأهيل المنطقة الصناعية شرق مدينة دير الزور، في حين هناك ١٠٠ محل قيد التأهيل حالياً.

بتوجيه من السيد الرئيس

وأكد عرنوس أن هذه الزيارة تأتي بتوجيه كريم من السيد الرئيس بشار الأسد وقد جاءت متنوعة وغنية وبلغت قيمتها الإجمالية أكثر من ١٩ مليار ليرة سورية بدأناها بإطلاق العمل في مشروع الري الحكومي للقطاع السابع بريف البوكمال الذي نضعه بيد أبناء هذه المنطقة بعد الانتهاء من تأهيل المحطات وخطوط الري ويجري العمل على إنجاز أعمال كامل الخطوط، هذا المشروع المهم الذي يضاف إلى إنجازات الدولة السورية في هذه الظروف رغم صعوبتها أنجز بالتعاون مع المنظمات الدولية وكل المخلصين وبلغت تكلفته أكثر من مليار ليرة سورية و٢,٥ مليون يورو إضافة إلى الآليات الحكومية التي عملت في هذا المشروع من دون مقابل.

وقال عرنوس: «لدينا قناعة مطلقة أن هذا المشروع سيكون خيراً على أبناء المنطقة ويسهم بعودة سريعة لكل من ترك أرضه لأن هذه المناطق تحتاج لتأمين مياه الري لإعادة عجلة الإنتاج الزراعي الذي يعد مصدر دخل لهم وقد استطاعت الحكومة أن تعيد الكثير من مشاريع الري التي طالها التخريب من ريف حلب وصولاً إلى البوكمال والتي ظن الإرهابيون أنها لن تعود للعمل مجدداً لكنها عادت بفضل دماء الشهداء وتضحيات رجال الجيش العربي السوري» مبيناً أن دعم الاقتصاد والزراعة هو أساس لدعم صمود الدولة.

حراك طلابي كبير

وأشار المهندس عرنوس إلى أن جامعة الفرات صرح علمي وهب إلى محافظة دير الزور والمنطقة الشرقية التي نشاهد فيها حراكاً طلابياً رائعاً يذكرنا بما قبل الحرب التي شنت على سورية وتم اليوم افتتاح الكتلة الغربية من كلية العلوم وتم تزويدها بأحدث المخابر والتجهيزات والوحدة السكنية الأولى التي تستوعب مئات الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية بما يكفل لطلاب وكوادر الجامعة الراحة والاستقرار، كما تم الاطلاع على عودة الحياة إلى المنطقة الصناعية بمدينة دير الزور التي عادت إليها مئات الورش ويجري العمل على تأهيل الباقي ونقدر كل جهد بذل لإعادة تفعيل هذه المنشآت ونقلها من أحياء المدينة إلى مكانها الأساسي.

ري ٧٥٠٠ هكتار

وزير الموارد المائية الدكتور تمام رعد بين أن مشروع الري للقطاع السابع يروي ٧٥٠٠ هكتار قامت الوزارة بالتنسيق مع المنظمات الدولية بإعادة تأهيله من خلال تأهيل ٣ محركات بطاقة تصريف ٢,٤ متر مكعب بالثانية لري هذه الأراضي، بالتوازي قامت الوزارة بإعادة تأهيل الشبكات والأقنية لإيصال المياه إلى كل الأراضي، وبالنسبة لمحطة مياه الميادين الرئيسة فيستفيد منها حالياً ١٣٥ ألف نسمة مع إمكانية تخديمها لـ ٥٠٠ ألف نسمة بتكلفة ٧ مليارات ليرة سورية.

تشجيع على العودة والعمل

من جهته، أوضح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا أن عودة القطاع السابع للري الحكومي إلى الخدمة يسهم بزيادة المساحات في الأراضي الزراعية القابلة للزراعة حيث ستتم زراعتها بشكل أساسي بمحصول القمح الإستراتيجي وهناك خطة لزراعتها بالمحاصيل الصيفية وبالتأكيد فإن تأمين مياه السقاية يدفع العملية الإنتاجية الزراعية ويشجع الفلاحين على العودة إلى العمل والإنتاج.

بوابات إنترنت قريباً

وأشار وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب إلى أن مركزي الاتصالات اللذين تم افتتاحهما يؤمنان الخدمة الهاتفية للأهالي حيث تبلغ سعة مركز بقرص ٢٠٠٠ خط هاتفي ومركز البويلي ١٥٠٠ خط وسيتم تزويدهما قريباً ببوابات إنترنيت وتم تأهيل المركزين بجهود كوادر الوزارة.

غرف ومخابر وقاعات

أما وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم فأوضح أن الوحدة السكنية الأولى في جامعة الفرات تبلغ مساحتها الطابقية ٥٢٠٠ متر مربع موزعة على ٥ طوابق تضم ١٤٦ غرفة سكنية تستوعب ٥٩٠ طالباً، فيما تضم الكتلة الغربية من كلية العلوم ١٤ مخبراً و١٥ قاعة درسية يداوم فيها طلاب كليات العلوم والهندستين الميكانيكية والكهربائية.

دير الزور تحظى بالدعم

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد محافظ دير الزور فاضل نجار أن هذه الزيارة التي حفلت بالمشاريع الخدمية والتنموية المهمة والتي تشكل إضافة كبيرة إلى واقع محافظة دير الزور التي تحظى بالكثير من الدعم الحكومي ستسهم بالتأكيد في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الأهالي على العودة والاستقرار في مدنهم وقراهم بما يسهم بدفع عجلة الإنتاج وإعادة الخدمات إلى المناطق التي حررها الجيش العربي السوري وتشهد عودة متسارعة للأهالي ولاسيما بعد مكرمة التسوية الشاملة الخاصة بأبناء دير الزور.

تعزيز الواقع الخدمي

وأضاف: إن مشروع القطاع السابع للري الحكومي إضافة كبيرة للقطاع الزراعي في المحافظة حيث يروي هذا المشروع أكثر من ٧٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية بريف البوكمال الغربي والتي باشر الفلاحون بزراعتها بمحصول القمح الإستراتيجي الذي يعد المحصول الأساسي في المحافظة إضافة إلى محطة مياه الميادين الرئيسة ومركزي اتصالات بقرص والبويليل وهي بالتأكيد مرافق خدمية مهمة تعزز الواقع الخدمي في المحافظة، واطلع الوفد على واقع عودة الحياة في المنطقة الصناعية التي عاد إليها أكثر من ١٨٠ حرفياً باشروا عملهم بعد أن تم تأهيل الجزء الأكبر من المرافق في المنطقة وتم نقل هذه المنشآت والمحال التي كانت تنتشر بشكل عشوائي في أحياء المدينة لتعود إلى موقعها الأساسي.

٣٦٥٠ هكتار قمح

من جهته أكد مدير زراعة دير الزور فؤاد عبدون لـ«الوطن» إدخال ٧٥ بالمئة من المساحة التي يرويها القطاع السابع في الخطة الزراعية الحالية، كاشفاً أن المساحة المزروعة بالقمح ستبلغ ٣٦٥٠ هكتاراً من إجمالي المساحة التي يرويها القطاع السابع البالغة ٧٥٨٢ هكتاراً، مبيناً أنه بعد أن تم الإقلاع الرسمي ستتم عمليات الزراعة والسقاية التي بدأ بعضها منذ فترة مع الإقلاع التجريبي، لافتاً إلى أهمية المشروع في عودة أهالي المنطقة إلى منازلهم وقراهم فهو يعتبر شريان الحياة لقرى وبلدات القطعة وحسرات والرمادي وسيال غربي وشرقي والجلاء.

نريد دعماً أكبر

رئيس غرفة تجارة وصناعة دير الزور لؤي المحيميد بين لـ«الوطن» أن نسبة الضرر كبيرة في المنطقة الصناعية ويتم العمل عليها لكونها مهمة في دوران عجلة الحياة في المحافظة، مطالباً بدعم أكبر في إنجاز البنى التحتية من طرقات وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء.

وكشف المحيميد أن عدد المحال الصناعية التي تعود للعمل يومياً في ازدياد ووصل إلى ١٨٤ محلاً وهناك أكثر من مئة محل يتم تأهيلها، مبيناً أنه لم يبق خارج المنطقة الصناعية سوى ٣٦ محلاً يتوقع انتقالها خلال الفترة القادمة .

المرحلة الأولى انتهت

رئيس بلدية مدينة دير الزور جرير كاكاخان بين لـ«الوطن» أن المرحلة الأولى من تأهيل البنى التحتية في المنطقة الصناعية قد انتهت وتم مد كيلومتر من الصرف الصحي داخل المنطقة إضافة إلى ٤ كيلومترات من شبكة المياه.

وتوقع كاكاخان أن تبدأ المرحلة الثانية من استكمال تأهيل البنى التحتية في المنطقة الصناعية مع بداية الشهر الثالث وستستمر لمدة ٩٠ يوماً لاستكمال الصرف الصحي وشبكة المياه إضافة إلى عمليات الإنارة بالطاقة الشمسية وعمليات تزفيت الطرقات والأرصفة.

مدير اتصالات دير الزور رمضان الضللي بين لـ«الوطن» أن سعة مركز اتصالات بقرص هي ألفا خط ويتم ربطه ضوئياً مع مركز اتصالات مدينة الميادين وسيخدم قرى بقرص فوقاني وبقرص تحتاني وجزءاً من قرية الزباري.

وقال الضللي: إن سعة مركز اتصالات البويليل هي ١٥٠٠ خط وسيكون المقسم مربوطاً ضوئياً مع مركز اتصالات دير الزور وسيخدم إضافة للبويليل جزءاً من مدينة موحسن، كاشفاً عن وعد وزير الاتصالات لأهالي المنطقتين بتركيب ٢٥٦ بوابة إنترنت لكل مقسم خلال الفترة القادمة.

مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب في محافظة دير الزور لورنس حسين بين لـ«الوطن» أن تكلفة إعادة تأهيل محطة مياه مدينة الميادين بلغت ٧ مليارات ليرة وتغذي حالياً ١٣٥ ألف نسمة مع إمكانية رفع التغذية لـ٤٠٠ ألف نسمة في حال عودة كامل السكان وتطول تغذيتها المدينة وضواحيها ابتداء من البلعوم ووصولاً لأطراف الطيبة.

ووفقاً لحسين فإنه تم تأهيل الصالة الخامسة الرئيسية والنموذجية في المحطة وزودت الصالة الرئيسية بأربع مجموعات ضخ من النهر عبر ضخ أفقي بغزارة ٥٠٠ متر مكعب في الساعة وزودت عملية الرفع لعلو ٣٥ متراً بمضختين إضافة لتركيب مجموعة ضخ بغزارة ٢١٠ أمتار مكعبة في الساعة ورفع لعلو ٣٥ متراً.

ووفقاً لمدير عام مياه الشرب فإن صالات المياه الصافية الرئيسة تم تركيب مجموعتي ضخ فيها بغزارة ٣٥٠ متراً مكعباً في الساعة ورفع لعلو ٦٥ متراً إضافة لمجموعتي ضخ مياه صافية بغزارة ٢١٠ أمتار مكعبة في الساعة ورفع لعلو ٦٥ متراً.

وبين الحسين أنه في صالة المحطة النموذجية للمياه الصافية تم تركيب مجموعتي ضخ بغزارة ٢١٠ أمتار مكعبة ورفع لعلو ٦٥ متراً وذلك إضافة لإعادة تأهيل الفلاتر المعدنية والبيتونية في المحطة واستبدال عناصر التصفية ورمال التصفية وعدد من خطوط السحب والدفع وتركيب عدد من الصمامات، مشيراً إلى إنشاء غرفة كيميائية للكلور وتركيب ضواغط هواء لتشغيل الفلاتر.

عرنوس:

قيمة المشاريع التي وُضعت في الخدمة أكثر من ١٩ مليار ليرة

قطنا:

عودة القطاع السابع إلى الخدمة تعني زيادة محصول القمح

محافظ دير الزور:

الزيارة ستسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الأهالي على العودة والاستقرار في مدنهم وقراهم

إلزام الفعاليات التجارية بالحصول على سجل تجاري يتسبب بالازدحام في تأمينات دمشق وريفها

عضو مجلس شعب لـ«الوطن»: القرار غير مدروس وجاء في وقت غير مناسب

رئيس اتحاد غرف التجارة: يكبد الفعاليات التجارية الصغيرة أعباء ليس بإمكان الكثير تحملها

| محمد راكان مصطفى

لحظت «الوطن» خلال جولة لها على فرعي التأمينات الاجتماعية في دمشق وريفها وجود ازدحام من المراجعين في فترات متواترة، ليتبين من سؤال المراجعين أنهم يقصدون الفرعين لتسجيل أنفسهم أو أحد أقاربهم بغية الحصول على سجل تجاري.

عضو مجلس الشعب صفوان القربي وصف قرار التجارة الداخلية بإلزام أصحاب المحال والبقاليات بالحصول على سجل تجاري بأنه إضافة جديدة للقرارات العشوائية غير المدروسة، وأضاف: وإن كان الموضوع يأتي في إطار التنظيم إلا أن توقيته وفق الظروف الحالية غير مناسب.

وتمنى القربي على رئاسة الحكومة إلغاء القرار أو تأجيله إلى وقت آخر وتخفيف الأعباء عن المواطنين في ظل الظروف الصعبة التي تمر في الوقت الحالي على البلاد.

بدوره رئيس اتحاد غرف التجارة أبو الهدى اللحام رأى في حديثه لـ«الوطن» أن القرار يأتي في وقت غير مناسب، معتبراً أنه يكبد الفعاليات التجارية الصغيرة أعباء ليس بإمكان الكثير تحملها، مؤكداً ضرورة إلغائه.

وأكد أبو الهدى ضرورة تقديم الحكومة التسهيلات اللازمة لكل الفعاليات الاقتصادية سواء التجارية أو الصناعية بما يضمن استمرار عملها وبما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

بدوره مدير فرع التأمينات الاجتماعية في دمشق حسين علي الفريج أوضح أن إلزام الفعاليات التجارية بالحصول على سجل تجاري زاد معدل ضغط العمل على الفرع منذ بداية العام، بسبب زيادة عدد المراجعين في ظل عدم توافر الكهرباء بشكل دائم أثناء الدوام الرسمي حيث تقتصر التغذية الكهربائية من الساعة ٩ وحتى ١ ظهراً، إضافة إلى قلة المحروقات خلال الفترة الماضية بسبب قلة التوريدات في الفترة الماضية.

وبين الفريج لـ«الوطن» أنه تم تجاوز هذه المعوقات قدر الإمكان لتسهيل أمور المراجعين على أكمل وجه، حيث تم فتح خمسة صناديق عوضاً عن ثلاثة وتكليف موظفين إضافيين منح براءات الذمة من أجل تخفيف الضغط والازدحام.

وفي سياق آخر أوضح مدير الفرع أن إجمالي مديونية المؤسسة بلغت في نهاية عام ٢٠٢٢ نحو ٤٤,٣ مليار ليرة، موزعة بين أكثر من ٣٤,٨ مليار ليرة على القطاع العام، وتجاوزت ٩,٥ مليارات ليرة على القطاع الخاص، منوهاً بإطفاء مبلغ وقدره ٢٠,٢ مليار ليرة من مديونية القطاع العام من وزارة المالية خلال العام الفائت، كاشفاً أن المبالغ المسددة خلال العام الماضي من القطاع العام تجاوزت ٢٨,٩ ملياراً ومن إقطاع الخاص تجاوزت ٣٣,٩ ملياراً، ومن القطاع المشترك ما يزيد على ٥,٥ مليارات ليرة.

وأكد الفريج في حديثه لـ«الوطن» توجيه كتب ومطالبات إلى الجهات والمؤسسات العامة لتسديد ما يترتب عليها من التزامات، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات، لافتاً إلى أنه تم خلال العام الفائت توجيه ٢٣٨٤ إنذاراً، على حين بلغ عدد قرارات الحجز المتخذة للفترة نفسها ٩١٦ قراراً.

وأوضح مدير الفرع وجود ٥٢٧٣٢ منشأة في القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في دمشق إضافة إلى ٢٦٠ منشأة حكومية و٧٤ منشأة للقطاع المشترك.

وبين الفريج أن عدد المشتركين لدى فرع دمشق للقطاع العام حتى نهاية العام الماضي بلغ ٢١٩٠٥٦ مشتركاً، وفي القطاع الخاص والمشترك بلغ ٨٧٨٩٠ مشتركاً، وبلغ عدد التحاقات العمال خلال الفترة نفسها في القطاع العام ٧٧٤٣ عاملاً، وفي القطاع الخاص ٢٢٧٦٤ عاملاً وفي القطاع المشترك ٨٣٩ عاملاً، لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة نفسها إصدار ٢٤٦٢ قرار ضميمة، و٢٧٤ قرار رد تعويض.

وكشف أن الفرع حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٧٠,١ مليار ليرة، مشيراً إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسجلين في دمشق والبالغ عددهم ٧١٣٧٠ معاشاً، وتجاوزت قيمة المبالغ المصروفة خلال الفترة نفسها أكثر من ٧٢,١ مليار ليرة.

ولفت الفريج إلى أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج بعض الفروع عن العمل مثل فرع دير الزور ويبلغ العدد الكلي للمعاشات فيه ٨١٠٢ معاش، وبلغت قيمة المعاشات المصروفة لها خلال العام الفائت ٦٩٥ مليون ليرة، مشيراً إلى أن صرف الرواتب يتم عبر الصرافات للمستحقين الموطنة رواتبهم لدى المصارف العامة وبهدف تخفيف الأعباء عن المشتركين لدى بعض المصارف الخاصة، وعبر كوات البريد.

وبين الفريج أنه بلغ عدد إصابات العمل ٨٨ وعدد الأمراض المهنية المسجلة ٤٥.

ولفت إلى أن عناصر الفرع قامت خلال العام الماضي بتسجيل ١٠١٦٣ عاملاً خلال الزيارات التفتيشية والدورية للمنشآت، وتم تنظيم ٤٠ ضبطاً مخالفاً بحق أصحاب عمل مخالفين، مشيراً إلى أن عدد الإنذارات بلغ ١٠١٣٠ إنذاراً، على حين بلغ عدد قرارات الحجز الاحتياطي ١٥٦١ قراراً وبلغ عدد قرارات رفع الحجز الاحتياطي ١٣٦٥ قراراً.

وعن الصعوبات التي تواجه العمل بين الفريج أن الفرع يعاني عدم التزام الجهات العامة ذات الطابع الإداري بتسديد الاشتراكات عن العمال المشتركين ما أدى إلى تراكم الديون المترتبة عليها لمصلحة الفرع رغم تبليغهم بموجب بلاغات وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء وإجراء المطابقة اللازمة معهم، وعدم قيام وزارة المالية برصد الاعتمادات اللازمة مقابل حصة صاحب العمل للجهات العامة الملزمة بالسداد عنها وخاصة بعد صدور الزيادات بموجب المراسيم التشريعية وبالتالي عدم كفاية المبالغ المرصودة للجهات العامة ذات الطابع الإداري لسداد الاشتراكات التأمينية في مواعيدها.

> **مدير تأمينات دمشق: عدم رصد «المالية» اعتمادات حصة صاحب العمل للجهات العامة تسبب بعدم سدادها الاشتراكات في مواعيدها**

رغم مطالبات رئاسة الوزراء بالإسراع بالعمل وتخصيص ١٤ مليار ليرة

تأهيل البنى التحتية في معبر «نصيب» مازال عند حدود ٣٥ بالمئة

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» أن نسب التنفيذ في أعمال صيانة وتأهيل البنى التحتية ومرافق الخدمات في معبر نصيب لا تزال عند حدود ٣٥ بالمئة رغم تخصيص ١٤ مليار ليرة اعتمادات مالية للموضوع.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء طالبت بالإسراع في تأهيل وترميم مباني وساحات معبر نصيب، حيث تم العمل على دراسة هذه المباني وتقييم الأضرار وتقدير كلف الترميم والمدة الزمنية التي يتطلبها تأهيل المباني والمنشآت في المعبر وذلك للإسراع في توفير كل الخدمات التي تحتاجها حركة تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين وخاصة أن هناك تعويلاً كبيراً على تحسن حركة التبادل التجاري مع الجانب الأردني خلال المرحلة المقبلة وهو ما يتطلب تهيئة كل مستلزمات العمل في المعبر من بنية تحتية (كهرباء ومياه وغيرها) إضافة لخدمات التجهيزات التقانية والفنية وأجهزة الحواسيب والربط الشبكي بما يسهم في سرعة وجودة الخدمات التي يمكن تقديمها في المعبر ومنها أيضاً تهيئة وتجهيز صالات المسافرين والساحات الخاصة بالشحن والمرافق التابعة لها.

علماً أنه تم تأمين معظم المرافق التي تقدم الخدمات الأساسية في معبر نصيب خلال الفترة الماضية بهدف تحسين الخدمات المقدمة ضمن خطة عمل واسعة تم العمل على تنفيذها في المعبر من إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني وخاصة حركة التبادل التجاري.

وبالانتقال إلى معبر البوكمال، وحول تنفيذ ما تم التوافق عليه على مستوى غرف التجارة والصناعة في البلدين (سورية والعراق) وإلغاء عمليات المناقلة التي يشترطها الجانب العراقي على الشاحنات السورية، لم يتم تنفيذ هذا التفاهم حتى الآن – بحسب المدير – حيث مازالت الشاحنات السورية تصل لنقطة محددة ثم تجري عملية مناقلة للبضائع والسلع المحملة بها إلى شاحنات عراقية وتعود الشاحنات السورية إلى الأراضي السورية، موضحاً أن حركة الشحن حالياً متواضعة وتقترب من ١٠ شاحنات يومياً تتجه نحو الأراضي العراقية معظمها محملة بالحمضيات.

بينما بين أن هناك عملاً جيداً تم إنجازه في تأهيل البنى التحتية في المعبر (البوكمال) وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية لعمله وحالياً يتم الاستعاضة عن الكهرباء بالمولدات بسبب ارتفاع ساعات التقنين في المنطقة ويتم حل مشكلة المياه عبر تأمينها من الخزانات المجاورة وأنه في العموم البنى التحتية باتت متوافرة في المعبر، ومثال على ذلك تم الانتهاء من السور والبوابات الخاصة للأمانة في البوكمال وتهيئة الساحات وبعض الصالات وغيرها.